المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي
لقسم العدالة البيئية والمناخية
حقوق بيئية، تغيرات مناخية،
عدالة بيئية واجتماعية

جانفي 2024

تردي الوضع البيئي بقفصة
مدن تغرق في نفاياتها!

رحاب مبروكي ورابح بن عثمان

مقدمة

تعيش ولاية قفصه على غرار باقي الولايات التونسية على وقع تزايد التهميش البيئي الذي دقّ ناقوس الخطر، نظرا لما آلت إليه الأوضاع جراء الارتفاع المهول للأخطار البيئية، التي باتت تقض مضاجع كل أبناء الجهة، خصوصا مع تنامي الاعتداءات على المحيط بمختلف مكوناته سيما الأنشطة الصناعية التي جعلت من مدن ولاية قفصه مدن تلوث بامتياز، وذلك رغم تحذير التقارير البيئية من أخطارها على الإنسان والحيوان والنبات.

أما واقع إدارة النفايات بها، فيمثل هو الآخر هاجسا يؤرق حياة المتساكنين. رغم صدور العديد من القوانين والتشريعات في مجال حماية البيئة والتي تضمن حق الأفراد في العيش في بيئة سليمة، وآخرها ما ورد في دستور 2022 وفي النسخة الأخيرة من مجلة البيئة إلا أن الواقع ظل مترديا إلى أبعد الحدود.

يعرض هذا المقال واقع أزمة النفايات في ولاية قفصة من خلال الرجوع على تجارب كل من مدن أم العرائس والمتلوي والرديف مع التصرف في نفاياتها المنزلية والطبية والصناعية.

أ. واقع النفايات المنزلية والصناعية والطبية بقفصة

لا تزال أزمة النفايات بمختلف أنواعها (منزلية وصناعية وطبية) بولاية قفصه قائمة منذ عقود، في ظل انعدام التخطيط وفشل المؤسسات في التعاطي مع أكثر الملفات حساسية، رغم تأثيرها المباشر على الصحة والبيئة. وقد فاقم هذه الأزمة الإفراط في استغلال المصبات العشوائية في خرق واضح للقانون الوطني والدولي، ودون احترام لحق الإنسان في العيش في بيئة سليمة وفي فضاء نظيف، إذ تعتمد إدارة هذا النوع من النفايات بشكل أساسي على الردم، دون الفرز والمعالجة، لتلقى القمامة في الهواء الطلق وفي أماكن مكشوفة، مشكّلة مصبات داخل الأحياء السكنية دون اعتبار لمخاطرها على الطبيعة وعلى الصحة البدنية والنفسية للسكان.

إلقاء النفايات المنزلية بشكل عشوائي ليس الإشكال البيئي الوحيد الذي تعاني منه الجهة، فالجدير بالذكر أن اقتصاد هذه الولاية المنجمية يعتمد على الصناعات

الاستخراجية، فمنذ تركيز مغاسل الفسفاط التابعة لشركة فسفاط قفصه في ثمانينات القرن الماضي بعدد من المعتمديات وهي الرديف وأم العرائس والمتلوي والمظيلة، ظلت النفايات الصناعية التي تفرزها الشركة المذكورة نتيجة غسلها وإستخراجها للفسفاط الخام، من أكبر المشكلات التي تعاني منها الجهة إلى حد اليوم، بسبب غياب إستراتيجية واضحة ومجدية في التحكم فيها وإدارتها بشكل سليم. وظلت أكداس الفسفاط العقيم جاثمة بالقرب من المناطق العمرانية، مقلقة لراحة السكان ومهددة لحياتهم بسبب مخاطرها الشديدة هذا بالإضافة إلى مسحة القتامة الذي تضفيها على المشهد العام للمدن.

أما النفايات الطبية فلا تزال هي الأخرى واحدة من أكثر الأزمات التي لم تجد طريقها للحل إلى حد اللحظة بسبب الممارسات التي تنتهجها سلطة الإشراف في التعاطي مع هذا الصنف الخطير من المخلفات، حيث تغيب بشكل كلي خطط التصرف المستدام فيها والاجتهاد في تلافي عبئ الخطر الكبير الذي يسببه سوء إدارتها.

ورغم محاولات التخفيف من وطأة المخاطر التي تسببها النفايات بمختلف أنواعها وتعالي الأصوات المنادية بوقف هذا

النزيف الحاد، لايزال الإشكال قائما إلى حد اليوم دون التوصل لحلول ناجعة لإنهاء هذه الأزمة البيئية. ونظرا لخطورتها البيئية، فأنه أصبح محمولا على البلاد التونسية الالتزام بحماية صحة مواطنيها عبر إيفائها بتعهداتها الدولية، فتونس مصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[14] وموقعة على الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية حقوق الأفراد البيئية وهو ما يتطلب منها المضي في تبني إجراءات جادة لتحقيق حق المواطن في "التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

1. النفايات المنزلية تطوق مدينة أم العرائس وتقضي على حق السكان في بيئة سليمة

أكياس من القمامة تنتشر هنا وهناك، وروائح كريهة تزكم الأنوف وذباب في شكل أسراب تجتاح مناطق مختلفة من معتمدية أم العرائس، حتى إن الأكوام باتت تلقى قرب المؤسسات والمتاجر والمدارس. وتعاني المدينة من العشرات من النقاط السوداء، وهي أماكن اتخذها المواطنون مكبا لنفاياتهم، لتصبح بمرور الوقت مصبات عشوائية، أغلبها ملاصق للمساكن. عديد الأنواع من النفايات بما في ذلك العضوية والبلاستيكية

[14] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

والمعادن وبعض الأتربة الناتجة عن تسرب النفايات المنجمية وكذلك فضلات البناء، جميعها تجد طريقها إلى المصبات، فتترك لمصيرها في الطبيعة لتتحلل أو تدفن في باطن الأرض، ولا يفوت للناظر خيوط الدخان المتصاعد منها بسبب الحرائق المفتعل بعضها وجثث الحيوانات الملقاة على الجوانب.

أكداس النفايات بأحد المصبات العشوائية الملاصقة للمساكن بأم العرائس بتاريخ 20 نوفمبر 2023

فتح المصب المراقب بمدينة أم العرائس سنة 1985، ويبعد عشرات الأمتار فقط عن مركز المدينة والمناطق السكنية، مما جعله الخيار الأول للتخلص من نفايات المدينة. ومنذ تاريخ فتح المصب إلى اليوم لا تزال البلدية تعتمد بشكل أساسي على تقنية الردم في إدارتها للنفايات، حيث تجمع أطنان القمامة في شاحنات تتجه إلى مكان المصب أين تدفن الفضلات دون أن يتم فرزها أو معالجتها. وتعتبر هذه الممارسات من

الحلول الترقيعية التي تلجأ إليها اغلب البلديات في محاولة منها للسيطرة على كميات النفايات الهائلة، دون اعتبار للتبعات البيئية والصحية المدمرة التي تنجر عن هذه الممارسات المخالفة للقانون. وتجدر الإشارة ان الفصل 20 من القانون عدد 41 المؤرخ في 10 جوان 1996[15] والمتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وازالتها ينص على أنه "تتولى الجماعات المحلية أو التجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة في شكل مناولة أو لزمة".

أكوام النفايات بالمصب المراقب بأم العرائس بتاريخ 20 نوفمبر 2023

[15] https://bit.ly/47N45Ox

يستقبل المصب المراقب بمدينة أم العرائس 30 طن من النفايات يوميا، أي حوالي 900 طن شهريا، في حين لا تتوفر أرقام رسمية عن عدد المصبات العشوائية التي وصلت إلى العشرات والتي تحوي بدورها أطنانا أخرى من القمامة، وتخضع إلى رقابة البلدية مثل مصب "اللموشي" والمصب المحاذي للسوق الأسبوعية ومصب "حي الشباب" المحاذي للمستشفى المحلي، بالإضافة إلى النقاط الأخرى العشوائية التي تعمل البلدية على رفع الفضلات منها حسب ما أفادنا به الكاتب العام لبلدية أم العرائس فتحي سولمي. وأضاف أن البرباشة الذين يقومون بجمع البلاستيك والألمنيوم والمواد النحاسية من المصبات يتعمدون حرق كميات كبيرة من النفايات من أجل الإبقاء على هذه المواد فقط.

وإلى جانب الأثر المباشر لوجود هذه النفايات وحرقها في الهواء الطلق، حيث تنتهك هذه الممارسات حق المواطن في بيئة سليمة بموجب الفصل 47 من الدستور وكذلك القانون عدد 34 المتعلق بنوعية الهواء[16]، تثير المصبات المكشوفة أيضا عدة مخاوف حول تأثيرها على النظام البيئي بأكمله، بما في ذلك سلامة الغذاء والمياه. حيث يؤدي تراكمها إلى إنتشار الغازات

[16]https://drive.google.com/file/d/19f7EExTgCGMV3xBFhsWi8YVcPhjUM422/view

السامة والروائح الكريهة وتلويث التربة والمياه السطحية، إضافة إلى الضرر الصحي للمواطنين القاطنين بالقرب منها.

آثار الحرق في الهواء الطلق ليست إلا جزءا واحدا من أزمة النفايات، إذ تعاني الأسر التي تعيش بالقرب من المصب البلدي بأم العرائس من التأثير السلبي على عدة جوانب من حياتهم. حيث تنتشر الحشرات بمختلف أنواعها حتى السامة منها إلى جانب الروائح الكريهة التي تسد الأنوف، أما الأطفال فلا يتمكنون في غالب الأوقات من قضاء الوقت في الخارج للعب، كما يجد العديد من السكان صعوبة في النوم بسبب الدخان، ما يضطرهم إلى مغادرة منازلهم في أوقات الحرق لتجنب الآثار الصحية المحتملة الناجمة عنه. ورغم توفر 03 حراس تابعين للبلدية للتصدي لحرق النفايات من طرف البرباشة إلا أن ظاهرة الحرق لا تزال متواصلة بشكل ملفت للنظر. وهذا ما يتعارض مع مقتضيات الفصل 24 من القانون عدد 41 لسنة 1996الذي ينص على أن يتم التصرف في النفايات بدون التسبب في أي خطر على صحة الإنسان وبدون أن تستعمل طرق أو أساليب يمكن أن تضر بالبيئة، وخاصة الماء والهواء والتربة والأحياء الحيوانية والنباتية وبدون أن تتسبب في إزعاج بالضجيج أو الروائح وبدون الإضرار بالمشاهد الطبيعية والعمرانية.

حرق النفايات من طرف البرباشة بالمصب المر اقب بأم العر ايس بتاريخ 20 نوفمبر 2023

"نجد صعوبة في النوم بسبب الدخان المتصاعد ليلا ونهارا، غالبا ما يكون الحرق في الليل ويستمر إلى الصباح الباكر" هكذا عبر بعض المواطنين القاطنين على مقربة من المصب البلدي. وتبرز أزمة النفايات المنزلية التي تعيش على وقعها المدينة منذ سنوات ضرورة بحث الهياكل المحلية والجهوية عن بدائل ناجعة تقوم على إدارة النفايات بطرق مستدامة.

2. بعد وقف نشاط شركتي Green Gafsa وEnvironnement Sud: ما مصير النفايات الطبية لمدينة المتلوي؟

لا يزال مشكل التصرف في النفايات الطبية بمعتمدية المتلوي يطرح نفسه بشكل قوي لما له من خصوصيات دقيقة

ترتبط مباشرة بسلامة البيئة وصحة السكان. وفي الآونة الأخيرة انصب الاهتمام على هذا الصنف الخطير من النفايات التي تنتجها مختلف المؤسسات الاستشفائية خاصة بعد توقف نشاط الشركتين المنتصبتين في المنطقة وهما green gafsa و sud environnementاللتان تعملان في مجال تجميع النفايات الطبية ومعالجتها بطريقة آمنة، وذلك بعد سحب رخصتهما بسبب مخالفتهما لكراس الشروط المنظم للمهنة.

تجميع النفايات الطبية. صورة من موقع شبكة تونس الاخبارية

ما يقارب 700 طن من النفايات الطبية الخطيرة لا تزال رابضة في المستودعات الخاصة بهاتين الشركتين منذ تاريخ غلقهما قبل 03 سنوات، وهي كميات تطرح تحديات عدة خاصة

على مستوى تجميعها والتعاطي الآمن معها. ونظرا للخطورة الكبيرة التي تشكلها، وكذلك تعدد أنواعها بسبب التوسع الكبير في الخدمات الطبية، فقد أصبحت تشكل خطرا حقيقيا، خاصة وأنها لا تخضع لأية مراقبة من طرف سلطة الإشراف.

وتعتبر نفايات الأنشطة الصحية خطرة على معنى الفصل 5 من الأمر عدد 2745 لسنة 2008 المؤرخ في 28 جويلية 2008[17] المقترح من وزيري الصحة والبيئة والتنمية المستديمة والمتعلق بضبط شروط وطرق التصرف في نفايات الأنشطة الصحية، وتشمل النفايات الواخزة والقاطعة (الأدوات والمعدات الواخزة والقاطعة الآيلة للترك كالإبر والمباضع والشفرات والسكاكين وقطع البلور والمسامير) والنفايات المتعفنة (النفايات الملوثة بصفة مؤكدة أو محتملة بعناصر مرضية مكثفة) والنفايات البيولوجية المكونة كليا أو جزئيا من مواد أو خلايا بشرية (الأجزاء التشريحية التي يصعب تحديدها والأنسجة المخصبة او المختلطة أوالملوثة بمواد عضوية أو مواد متأتية من الدم) و النفايات الكيميائية (تفرزها الصيدليات أو ما شابهها والمتأتية من الأقسام والمخابر). ويعتبر التخلص من النفايات الطبية عبر تركها دون معالجة إخلالا بيئيا واضحا

[17] https://drive.google.com/file/d/1W0iP62biiN1HRormzz7VhIkFA5jW_5G6/view

باعتبارها تؤثر على الهواء والماء والتربة، كما أن مخاطرها تمس فئة غير قليلة من المجتمع وذلك أثناء جمع ونقل هذه النفايات مثل الممرضين وعمال النظافة وغيرهم.

ويكمن الإشكال الرئيسي في هذا المجال في خرق أجهزة الدولة للقرارات التي اتخذتها، فرغم إقرار البلاد التونسية منذ سنة 2008 القطع مع سياسة حرق النفايات الطبية في المستشفيات، واعتماد استراتيجيا وطنية للتصرف فيها عبر اللجوء إلى القطاع الخاص حيث أوكلت لشركات خاصّة مهمة التصرف في النفايات بعد فرزها وتخزينها من قبل المؤسسات الطبية المنتجة لها، لكن عدم التزامها بهذا الإجراء فاقم من المخاطر التي يسببها هذا الصنف الخطير من النفايات، وأدى إلى تراكمها عشوائيا بمدينة المتلوي، وتركها دون معالجة. ولم تتبن الهياكل المعنية إلى حد اليوم خطة للتصرف في أكوام المخلفات الإستشفائية المتواجدة رغم الجلسات التي تم عقدها على مستوى الولاية للتباحث في هذا الإشكال البيئي الخطير، والتي سجلت حضور مختلف المتدخلين بما في ذلك الغرفة الوطنية لشركات تجميع النفايات وتعبير بعض الشركات الناشطة في هذا المجال على استعداداها لرفع ومعالجة النفايات الطبية المخزنة.

المدير الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أكد بدوره تعطل مشروع إحداث وحدة معالجة وتثمين النفايات بقفصه منذ 2009، مضيفا أن المشروع لا يزال في طور الدراسة ومن الممكن استكمال أشغاله في حدود سنة 2025، حيث يتم الآن التباحث مع الوكالة الوطنية لحماية المحيط من أجل الحصول على التراخيص اللازمة. كما دعا إلى ضرورة احداث مصبات مراقبة فعليا من الناحية العلمية والقانونية بقفصه من أجل تفادي الكوارث البيئية التي تنجر عن تراكم النفايات بشكل عشوائي. وفي انتظار تفعيل جملة هذه القرارات، لاتزال 700 طن من النفايات الطبية مخزنة على حالها وعرضة للتحلل والتفاعل مع مكونات محيطها، مما يفاقم من خطرها على البيئة وصحة المتساكنين.

3. النفايات الصناعية بالرديف: أي حلول مقترحة لإنقاذ المدينة من نفايات الفسفاط؟

❖ **كيف يستخرج الفسفاط؟**

يخضع الفسفاط إلى عدة مراحل حتى يصبح قابلا للتصدير، بدءا من إستخراجه بشكل خام من المناجم عبر تقنية التفجير بالديناميت، ليتم بعدها تحويله إلى المغاسل عن طريق الشاحنات وذلك للقيام بعملية التثرية عبر غسيله

باستعمال الماء للتخلص من الشوائب والحجارة والطين. وبعد عملية التثرية يتحول إلى فسفاط تجاري يسوّق للخارج أو للداخل وخاصة ولايات قابس وصفاقس ومعتمدية المظيلة المنجمية من أجل استخدامه في صناعة الحامض الفوسفوري أو الأسمدة الكيميائية الفلاحية.

تتحلى هذه الثروة المنجمية بأهمية بالغة باعتبارها ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني سواء على مستوى المداخيل من العملة الصعبة أو على مستوى الميزان التجاري، إذ تساهم بشكل كبير في حجم الصادرات التونسية. إلا أن عدم احترام المعايير البيئية المعمول بها وسوء التصرف فيها وخاصة غياب إستراتيجية لإدارة مخلفات الأنشطة المنجمية واستغلالها بشكل سليم دون الإضرار بصحة السكان ومحيطهم، كل هذا جعل مناطق الإنتاج تتحول إلى مقبرة للنفايات الصناعية.

معتمدية الرديف، وعلى غرار باقي المدن المنجمية، لم تسلم من التأثيرات السلبية لهذا الصنف من النفايات، خاصة أن تركيز مغسلة الفسفاط جاء بالقرب من المناطق السكنية.

في سنة2018 أصدرت مؤسسة فريديريش ايبرت دراسة[18] بينت من خلالها أنه بالاعتماد على التحاليل الكيميائية فقد تم

[18] حسين الرحيلي. 2018. دراسة الماء والعدالة الاجتماعية بالحوض المنجمي.

اكتشاف احتواء النفايات المنجمية على كميات من المواد العضوية والفوسفات وعدة مواد أخرى من بينها الكالسيوم والبوتاسيوم والكروم والزنك والغناديوم والنيكل والكدميوم والفلور، وهو ما يمثل خطرا على المحيط وعلى صحة السكان أيضا.

وتظل إلى حد اليوم اكداس "Sterile" كما يطلق عليه متساكنو الرديف (بقايا الفسفاط العقيم الذي يخلفه نشاط المغسلة) جاثمة دون معالجة في انتهاك واضح لبيئة المنطقة ومخالفة للقانون. ويتسبب وجود هذا النوع من النفايات في الهواء الطلق في مخاطر عدة بيئية وصحية، فتطاير حبيبات الفسفاط بالأنهج والشوارع أثّر بشدة على حياة السكان وبيئتهم، كما هو الحال في حي الكاينة أين وصل الامر بالمتساكنين الى تقديم شكاية بالشركة للكف عن الضرر الذي يلحقه مرور الشاحنات من منطقتهم. ورغم عدم وجود احصائيات رسمية تبين نصيب الجهة من الإصابات بالأمراض الناتجة عن تزايد انتشار الملوثات المتأتية من النشاط المنجمي، والتي من شأنها أن تمكّن من مسائلة الأطراف المتسببة في هذه التجاوزات إلا أن تواصل وجود هذه النفايات في نفس الوقت الذي تتزايد فيه حالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والشرايين وحتى الأمراض السرطانية يمكننا من استنتاج العلاقة السببية بين

التلوث وتدهور صحة متساكني مدينة الرديف، وهو ما يتنافى مع الفصل 43 من الدستور والذي ينص على ضمان الحق في الصحة للجميع.

أكوام الفسفاط العقيم بمعتمدية الرديف. صورة بتاريخ 20 نوفمبر2023

II. آثار بيئية وصحية كارثية للنفايات

تفيد تقارير دولية بان تونس تحتل المرتبة27عالميا بنسبة تلوث تقدر ب 12.75في المائة وهو ما يؤهلها لاحتلال المرتبة الثالثة إفريقيا في سلم الدول الأكثر تلوثا. وهو مؤشر خطير يتحمل مسؤوليته المسؤولون القائمون على الشأن البيئي سيما فيما يخص الانتشار الكبير للمصبات العشوائية التي أصبحت كالمرض الخبيث الذي ينخر كامل انحاء

الجسد[19].والأكيد أن لهذه المصبات تداعيات صحية وبيئية كارثية حيث تتسبب في انتشار الروائح الكريهة وانتشار الحشرات بأنواعها وخير دليل على ذلك ما حدث مؤخرا في ولاية توزر من انتشار لمرض حمى غرب النيل الذي وجد بيئة ملائمة نسبيا للانتشار بسبب تراكم الفضلات في أغلب الأحياء.

من ناحية أخرى، كثيرا ما تتعرض هذه النقاط السوداء إلى الحرق سواء بصفة متعمدة أو بفعل التفاعل الكيميائي وارتفاع درجات الحرارة لتصبح بذلك المدن عبارة على سحابة بيضاء من الدخان الضار الذي يتسبب في الاختناق بفعل انتشار الغازات السامة. وحسب منظمة الصحة العالمية يتسبب انتشار المصبات العشوائية في ظهور أمراض التهاب الجلد والهباء الحيوي المرتبط أساسا بالنفايات التي تخزن في بيئة رطبة ودافئة والتي يؤدي استنشاقها بكميات كبيرة وبصفة مستمرة الى ظهور أمراض الحساسية. كما يتسبب التعرض للجراثيم المتأتية من البراز إلى ظهور فيروسات تؤدي الى التهاب الأمعاء مثل بكتيريا "ايكولاي" و "السالمونيلا" والتهاب الكبد الفيروسي.

وتتسبب الطفيليات التي تتكاثر في فضلات الحيوانات مثل "تكسوبلازما" الذي يوجد في براز القطط في الإصابة بداء

[19] https://bit.ly/3SShpwP

المقوسات الذي يشكل خطرا كبيرا على الحوامل ويمكن أن ينتقل إلى الجنين مما يؤدي إلى مضاعفات خطيرة دون ان ننسى الجراثيم المتأتية من مرابض الحيوانات والتي تنقلها عادة القوارض مثل "داء البريميات"leptospirosis وهي عدوى ترتبط ببول الجرذان وقد تقود إلى الإصابة بالتهاب السحايا وتلف الكلى.

كما تمثل المصبات فضاء ملائما لانتشار الفيروسات التي تنتقل عبر الدم مثل التهاب الكبد الفيروسي "ب" و "س" وفيروس HIVالمسبب لمرض الايدز. وعموما في حال تكدس النفايات فان المخاطر الصحية يصبح من الصعب حصرها بسبب جذبها للذباب والحشرات والفئران القادرة على نقل جميع انواع الامراض.

أما بيئيا فان النفايات تتسبب في تشويه المنظر العام والمشهد الجمالي للمجال كما تؤثر على المنظومة البيئية التي تتجمع فيها وذلك بسبب استجلاب القوارض والحشرات. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية تتسبب العديد من المصبات العشوائية في تلويث مياه الشرب كما هو الحال في جهة قفصة أين تمتد بعض المصبات على أراضي شاسعة. اما بالنسبة للنفايات الصناعية لشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي فان تداعياتها لاتحصى ولاتعد بداية بارتفاع نسبة ملوحة الارض بسبب الفضلات الطينية مما يؤثر على طبيعة التربة والمردودية

الفلاحية للأراضي. إضافةإلى ذلك ارتفاع نسبة الفليور والنيترات والكلور التي تتجاوز المعدلات المسموح بها بمرتين أو ثلاث[20] .دون أن ننسى الكادميوم الذي يمثل خطرا حقيقيا بفعل امتصاصه من طرف النباتات وإمكانية انتقاله للإنسان عن طريق تناول لحوم حيوانات اقتاتت على النفايات. كما تتميز النفايات الملقاة من طرف شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي بوجود معادن ثقيلة تعتبر تهديدا حقيقيا لحياة الانسان والحيوان على حد سواء.

وفي مدينة المظيلة تشكل أكوام الفوسفوجيبس تهديدا بيئيا كبيرا سيما بعد نزول الامطار حيث تشكل السيول التي تحمل معها المواد السامة الى باطن الارض تهديدا كبيرا للمائدة المائية.

[20]Bilel Salhi. Mutations socio-spatiales et environnementales du bassin minier de Gafsa (Sud-Ouest de Tunisie) : apport des outils géomatiques. Géographie. Université du Maine, 2017. https://theses.hal.science/tel-01808373

III. إشكاليات التصرف في النفايات بولاية قفصة

1. إشكاليات مؤسساتية وقانونية: كيف أصبحت النفايات أزمة بيئية وإدارية في آن واحد؟

منذ تسعينات القرن الماضي أصبحت إدارة النفايات في تونس من المحاور الرئيسية في عمل الحكومات، ومنذ ذلك الوقت اضطلعت بهذا الدور عدة مؤسسات من بينها وزارة البيئة والبلديات والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والوكالة الوطنية لحماية المحيط التي تنضوي تحت وزارة البيئة وكذلك وزارة الصحة. وتخضع إدارة النفايات إلى القانون عدد 41 المتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها وخاصة الفصول 18 و19 و20 و21. لكن هشاشة التنسيق بين الأطراف المعنية وتداخل المهام بالإضافة إلى نقص التواصل بين البلديات والمجتمع المدني عبر تغييب مبدأ التشاركية وعدم إشراك مختلف الفاعلين في الجلسات والنقاشات الخاصة بأزمة النفايات، جعلت هذا القطاع يعاني إشكاليات مؤسساتية وهيكلية حقيقية. كما أن غياب الشفافية وضعف نشر المعلومة، وانتشار الفساد في علاقة بالنفايات، جميعها أسباب حالت دون الوصول إلى النجاعة المطلوبة في التعاطي مع

النفايات وغياب السياسات المثلى في التصرف فيها على نحو امن وقانوني.

وتنص مجلة الجماعات المحلية في فصلها 240 على أن البلديات تتولى "تجميع الفضلات المنزلية والمشابهة لها وفرزها ورفعها إلى المصبات المراقبة".غير أنه في ولاية قفصه، يعد نقص الموارد البشرية والمالية واللوجستية الذي تعاني منه أغلب البلديات عائقا حقيقيا في عمل هاته الأخيرة، حيث يمثل نقص عدد الأعوان المكلفين بإدارة النفايات ونقص التكوين في هذا المجال من الأسباب المباشرة في التقصير الذي يشوب ملف النفايات بالجهة، مثل ضعف الرقابة على المصبات التابعة للبلدية الذي ساهم في تزايد ظاهرة الحرق من طرف "البرباشة".

وقد أثبتت السياسات البيئية المحلية المتبعة منذ عقود عدم فاعليتها بسبب تركيزها على المصبات المراقبة فقط، حيث لم تتمكن من تغطية كامل المناطق، ما ساهم في توسع ظاهرة إنتشار المصبات العشوائية وغياب الفرز والرسكلة ما أدى إلى زيادة خطورة النفايات بسبب وجود نفايات خطرة داخل المصبات. وكما في باقي مناطق البلاد، تغيب خطط تثمين النفايات لإعادة استعمالها واستخدامها كمصدر للطاقة، ويتم التوجه مباشرة إلى تقنية الردم أو الإقتصار على إبعاد المصبات

عن المناطق السكنية عندما تشتد وتيرة الاحتجاجات المطالبة ببيئة سليمة وذلك من أجل امتصاص الإحتقان الإجتماعي، وهي من الحلول الترقيعية وغير المجدية التي كانت ولا تزال متبعة بولاية قفصه. كما أن عجز البلديات عن تفعيل الصلاحيات الممنوحة لها لفرض الامتثال للقوانين بالنسبة للشركات الملوثة، كل ذلك فاقم من حدة هذا الإشكال وجعل التلوث يمتد أكثر ليمس جوانب غير قليلة من حياة السكان.

أصدرت البلاد التونسية القانون الإطاري للنفايات وفق القانون عدد 41 لسنة 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها بهدف وضع الإطار التشريعي الملائم في ميدان النفايات، وللوقاية من أضرارها عبر إعادة استعمالها مع تركيز مصبات مراقبة لإيداع النفايات المتبقية بعد استكمال مراحل الفرز والتثمين الممكنة. إضافة إلى العديد من القوانين والأوامر والاتفاقيات الدولية التي أمضت عليها والرامية إلى ترسيخ مبدأ الاعتراف بالحق في بيئة سليمة باعتباره حقا دستوريا وإنسانيا في آن واحد. لكن رغم الترسانة القانونية المخصصة في هذا المجال يبقى الإشكال في التنفيذ على ارض الواقع. ويمكن اختزال أهم الإشكاليات في علاقة بالتصرف في النفايات حسب ما يبينه الجدول التالي.

أهم الأسباب في علاقة بأزمة النفايات في تونس

الأسباب الرئيسية	الأسباب الفرعية
غياب سياسة وطنية للتصرف في النفايات	✓ استمرار تهميش الحكومات المتعاقبة للقضايا البيئية ✓ غياب الإرادة السياسية ✓ غياب قوى سياسية "خضراء" يمكنها دعم ظهور القضية البيئية في قائمة الأولويات السياسية
تبني حلول هشة وقصيرة المدى	✓ إدارة النفايات بواسطة مدافن النفايات وعدم اعتماد الفرز/إعادة التدوير ✓ عدم وجود رؤية على المدى الطويل وإهمال جوانب مهمة مثل تغير أنماط الاستهلاك والنمو الديمغرافي
قلة فعالية الإطار القانوني والتشريعي وضعف التدابير الرادعة	✓ سياسة الإفلات من العقاب ✓ ضعف آليات المراقبة عن قرب (حل جهاز الشرطة البيئية وضعف إمكانيات البلديات)
إهمال الجوانب الاجتماعية وتغليب الأمور التقنية	✓ انسياب مسؤولية التلوث الى المواطن فقط ✓ إهمال جانب المقبولية المجتمعية في علاقة بمشاريع مصبات النفايات ✓ استيراد نماذج لا تتكيف مع السياق البيئي في تونس
مركزية إدارية ومالية قوية	✓ ضعف الموارد البشرية والمالية للبلديات ✓ غياب تفعيل مبادئ اللامركزية
ضعف ثقافة التدقيق والمساءلة لمؤسسات الدولة البيئية	✓ غياب الشفافية بشأن عقود التصرف في مصبات النفايات وآليات عمل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وسلسلة قيمة النفايات...

2. ما يجب فعله لحلحلة أزمة النفايات في مدن الحوض المنجمي

كغيرها من مدن البلاد التونسية ترزخ مدن الحوض المنجمي تحت أطنان من النفايات دون ان تجد طريقها للحل والأكيد انه رغم التداعيات البيئية والصحية الخطيرة لم يتغير الوضع وبقي يراوح مكانه رغم الزيارات المتعددة للمسؤولين على اختلاف اختصاصاتهم وهو ما يعكس حجم الأزمة والعجز التام على إدارتها.

وفي إطار متابعته لهذا الإشكال البيئي يرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ان الحل يتمثل أساسا في الشروع في تهيئة مصبات مراقبة تتوفر فيها الشروط اللازمة وإغلاق المصبات العشوائية التي أصبحت تشكل خطرا على حياة المتساكنين. وبالتوازي مع هذا الإجراء وجب التنسيق مع البلديات وتمكينها من الإمكانيات البشرية واللوجيستية اللازمة التي تضمن لها نجاعة أكبر في عملية رفع الفضلات. وفي هذا الصدد يجب أن تلعب المجالس البلدية دورا هاما من خلال الحرص على فرز النفايات من المصدر من خلال تشريك المواطن عن طريق الحملات التحسيسية والتوعوية والتي يمكن

في نهاية المطاف ان تضمن رسكلة وتثمين أكبر كمية ممكنة من النفايات بدل إلقائها في المصبات.

أما بالنسبة للنفايات الصناعية الخاصة بشركة فسفاط قفصة و المجمع الكيميائي فيجب على هاتين الشركتين أن تنطلقا فورا في تثمين فضلاتهما خاصة و أن هناك العديد من الدراسات على غرار الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات الدنماركي (Ramboll) و التي أشارت إلى انه في الإمكان تحويل فضلات الفسفاط المبلل إلى نوع من الآجر أما بالنسبة للفضلات الصلبة فبالإمكان استغلالها واستعمالها كنوع من حجارة البناء عن طريق فتح الباب للاستثمار في هذا المجال سواء تحت إشراف الدولة او بتشجيع الشباب المعطل على الانتصاب في هذا المجال بعد خضوعهم لتكوين خاص.

أما بالنسبة لمادة الفوسوجيبس فإمكانية تثمينها تبقى قائمة وذلك بتحويلها أيضا إلى حجارة للبناء لكن للأسف كل هذه الحلول تصطدم في الوقت الحالي بغياب الإرادة من طرف سلط الإشراف التي تكتفي بالمتابعة دون البدء في حلول عملية قادرة على تخليص هذه المناطق من ويلات التلوث وزحف الفضلات.